

عائلة رهن الحجز

تقييدات الحركة التي تفرضها إسرائيل على
الفلسطينيين في الضفة الغربية منذ تشرين
الأول / أكتوبر 2023: حالة آل أبو عواد



ישי דיין
ישיש דיין
YESH DIN
volunteers for human rights
אנשי זכויות אדם
مطوعة لحقوق الإنسان

نوفمبر 2024

عائلة رهن الحجز

تقييدات الحركة التي تفرضها إسرائيل على
الفلسطينيين في الضفة الغربية منذ تشرين
الأول / أكتوبر 2023: حالة آل أبو عواد



ييش دين
تشرين الثاني/ نوفمبر 2024

تأليف: دان أويين

بحث ميداني: فراس علمي والمحامية فادية القواسمي

تحرير: يونتان كانونيتش

الاستشارة القانونية: المحامي شلومي زخاريا

التصميم الجرافيكي: استوديو يهودا داري

متطوعو ييش دين: د. يهوديت إلكانا، ميا بايلي، أسنات بن شاحر، حانة بريج، المحامية د. أسنات بارتور، حانه جوتليف، روني جلبوع، تامي جروس، دينا هيخط، يورام زئيفي، راحيلا هايوت، سارة طوليدانو، دانيئيل كوهين، بنتسي ليؤور، جودي لوتس، سارة مارليس، أرييه مجال، إيدي ساعر، داليا عاميت، نيفا عنبار، نافا بولاك، نعمة بتنكين، أمير فاينسكي، طالبا بيكر بريو، روتي كيدار، عيدنا كلدور، د. يوئيل كلامس، عيديت شليزنجر، ايلانا مكي شابيرا، د. تسفيا شابيرا.

الفريق المهني: يوديت أبيدور، دان أويين، ياهف إيرز، نوعا بار، المحامية ميخال زيف، المحامي شلومي زخاريا، ريما حواش، دنيا كوهين، نوعا كوهين، المحامي ميخائيل سفارد، فراس علمي، المحامي ليؤور تسور، منير قدوس، تماري كيدمان، المحامية فادية القواسمي، يونتان كانونيتش، زيف شتاهل.

نشاط ييش دين عام 2024 مدعوم من قبل:

Asamblea de Cooperaciyn Por la Paz, Catholic Agency for Overseas Development, Consulate General of France, ECHO via NRC, European Union, FCDO via NRC, Foundation for Middle East Peace, German Federal Foreign Office via NRC, Irish Aid, Misereor, Netherlands via UNDP, New Israel Fund, Rockefeller Brothers Foundation, Royal Norwegian Embassy, Spanish Agency for International Development Cooperation (AECID), Sweden Human Rights Programme via NDC, Switzerland FDFA, United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, United Nations Development Program.

في الواجهة: كتابات نابية قام مستوطنون برشها على منزل آل أبو عواد. تصوير: صوفيا بيني جوتمان

منظمة ييش دين هي منظمة تتلقى تمويلها بالأساس من كيانات دولية أجنبية. تتوفر قائمة مفصلة بالمتبرعين لنا على موقع سجل المنظمات والمؤسسات غير الربحية وعلى موقعنا الإلكتروني. تعترف ييش دين بأنها تتلقى التمويل من دول تعتقد مثلنا أن الاحتلال ليس شأنًا إسرائيليًا داخليًا وتعتبر لأجل ترقية وتعزيز حقوق الإنسان.

توطئة

تركز هذه الوثيقة على آل أبو عوّد من بلدة ترمسعيّا في الضفة الغربية. مع اندلاع الحرب في قطاع غزة، وجدت العائلة نفسها رهن حجر واغلاق مُطبق، بعد سدّ وحجب الشارع المؤدي إلى منزلهم الذي كانت اسرائيل تُتيح لهم السفر به، بواسطة ساتر ترابيّ عبارة عن كومة من التراب والصخر، بموازة إنشاء موقع عسكريّ بمحاذاة منزل العائلة. تُشكّل قصة هذه العائلة حالة فاحصة تعكس التأثير المُدمر لسياسات الحجر والاغلاق الاسرائيلية على نظام الحياة اليوميّ للعديد من الفلسطينيين. برعاية الحرب التي تشنها إسرائيل في قطاع غزة ومزاعم الاحتياجات الأمنية الاسرائيلية، تم تقييد وصول وتواصل العائلة مع العالم الخارجي طوال أشهر عدة. بالإضافة إلى ذلك، مُنعوا من استصلاح أراضيهم، مغادرة منزلهم بعد حلول الظلام وتركوا عرضة لعنف المواطنين الاسرائيليين من سكان المستوطنات المجاورة. الاجراءات الوحيدة التي فُرضت على آل أبو عواد والتي تشمل حجرًا واغلاقًا شبه مُطلق، رقابة عسكرية وطيدة على التحركات في حيّزهم، قيود على حركة الزائرين إلى منزل العائلة، منع أفراد العائلة من كسب العيش، إلى جانب عنف المستوطنين الاسرائيليين الذي يواجه بعدم الرد وعدم الاكتراث المُطلق - كل هذا يخلق نوعًا من حركة مقبض خانقة والتي يبدو أنها تهدف لتتغصص عيشة أفراد العائلة والتضييق عليهم لتؤوّل إلى طردهم من أراضيهم الخاصة التي عاشوا فيها عشرات ومئات السنين.

أمست الحواجز وسد الطرقات جزءًا لا يتجزأ من منظومة السيطرة الاسرائيلية على الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال. في مطلع عام 2023، حتى قبيل اندلاع الحرب، وثّق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 645 تقييدًا على الحركة في نواحي الضفة الغربية.¹ تشمل هذه التقييدات نصب حواجز مزوّدة بجنود عسكريين أو حراس من شركات خاصة، تلال وسواتر ترابية، بوابات حديدية، حواجز شبه مزوّدة بعسكريين بين فينة وأخرى وسد طرقات بواسطة مكعبات خرسانية (باطون). في تشرين الأول/أكتوبر 2023، حينما تم تسليط الانتباه العام إلى قطاع غزة، نصبت قوات الأمن الاسرائيلية وبين ليلة وضحايا عشرات الحواجز الأخرى وسدت العديد من الطرقات في الضفة الغربية، لتفاقم حرية حركة الفلسطينيين وتضييق عليها. قامت مؤسسة "بتسيلم" بتوثيق نحو 120 من هذه الحواجز التي أُضيفت منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، قرابة نصفها أكوام من التراب والصخور.² منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، قطعت العديد من البلدات وبينها لسان الشرقية، المغير، دوما، كفر مالك، وقُصرة عن الوصول للشوارع الرئيسية المجاورة لها.³ نصب عناصر قوات الأمن الاسرائيلية عشرات الحواجز على الطرقات الرابطة بين البلدات الفلسطينية بشكل يمنع مزارعين من الوصول إلى أراضيهم - مصدر رزقهم.⁴ في عدد من الحالات تم نصب السواتر الترابية من قبل اسرائيليين من سكان المستوطنات المجاورة، فيما امتنع الجيش عن إخلائها وفتح الطرقات، أو في بعض الحالات الأكثر خطورة، سعى الجيش نفسه للاعتماد على هذه الحواجز بل وتبناها بنظرة خلفية، عن طريق استصدار أوامر مواتية من القائد العسكري العام.

1. OCHA, [Movement and Access in the West Bank](#), (August 2023)

2. بتسيلم، قائمة الحواجز العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة (حزيران/ يونيو 2024).

3. لقراءة موسعة: هجار شيزاف، "سيارات الاسعاف تتأخر والسفريات تطول: الجيش يجب مداخل القرى في الضفة منذ خمسة أشهر"، هآرتس، 19.3.2024؛ جمعية حقوق المواطن، سد طرقات الدخول لقرى الضفة الغربية منذ اندلاع الحرب (شباط/ فبراير 2024).

4. عميرا هس، "تحديد مسافة حد أدنى من المستوطنات وحواجز شتى: هكذا يُطرد الفلسطينيون من أراضيهم"، هآرتس، 24.5.2024.



حواجز وسواتر ترابية نُصبت بعد 7.10.2023. من أعلى في اليسار باتجاه حركة عقارب الساعة: بين ترمسعيا والمغير، مدخل لبنان الشرقية من شارع 60، مدخل كفر مالك من شارع ألون ومدخل المغير من شارع ألون. تصوير: ييش دين

ترتبط تقييدات الحركة في الضفة الغربية ارتباطاً وطيداً بطبيعة السيطرة الاسرائيلية على الضفة الغربية، إذا أنها تقطع بشكل مقصود الامتداد الجغرافي للبلدات الفلسطينية وتمنع الفلسطينيين من التحرك بحرية رحاب وطنهم وبين أراضيهم بينما حظي المواطنون الاسرائيليين الذين يقطنون البقعة ذاتها بالتحديد بحرية الحركة والتنقل دون قيد أو شرط. تفصل مئات الحواجز والسواتر المؤزعة اليوم في رحاب الضفة الغربية بين العائلات والأسر والمجتمعات الفلسطينية، بين المزارعين وأراضيهم، وبين البلدات وشوارع مركزية للمواصلات والحركة. تقوّض سياسة الحواجز التي تنتهجها اسرائيل حق الفلسطينيين بحرية الحركة والتنقل في الضفة الغربية، وكنتيجة مباشرة تؤثر على مجمل مجالات حياتهم وتمس بشدة حتى بحقوق أساسية أخرى لهم، بينها نمالية المأكّل والمشرب والماء، الحق بالترزق والعيش بكرامة، الحق بالتربية وتلقي علاج صحي.

الرأي القانوني الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية (ICJ)، والذي تطرّق لجوانب مختلفة من السياسات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حدد في تموز/ يوليو 2024، برأي الأغلبية أن السيطرة الاسرائيلية على حرية التنقل وحركة الفلسطينيين تُعتبر تمييزاً مُمنهجاً مرفوضاً ضد الفلسطينيين وتنتهك أحكام القانون الدولي. بموجب رأي غالبية القضاة في الرأي الاستشاري القانوني، فإن قيود الحركة المسؤول عنها الجيش الاسرائيلي تميّز ضد الفلسطينيين وتمسّ حقوقهم بحرية التنقل والحركة، الترزق وكسب العيش، الصحة، التربية والتعليم، والعيش الكريم بمستوى معيشي لائق. توصلت المحكمة إلى الاستنتاج أن "الاجراءات التي تمارسها إسرائيل عبر فرض تقييدات على كامل الفلسطينيين لمحض كونهم فلسطينيين هي تقييدات غير نسبية لأي هدف شرعي عام ولا يمكن تبريرها بمزاعم الأمن".⁵ جدير بالإشارة أن الرأي الاستشاري القانوني سبق الحرب وتطرق فقط للأوضاع السارية قبلها، أوضاع تفاقت بحدتها وشدتها مذ ذاك الحين بسلسلة جديدة من التقييدات.

5 ترجمة ييش دين من: International Court of Justice, Legal consequences arising from the policies and practices of: Israel in the occupied Palestinian territory, including east Jerusalem, 19.7.2024

عائلة رهن الحجز



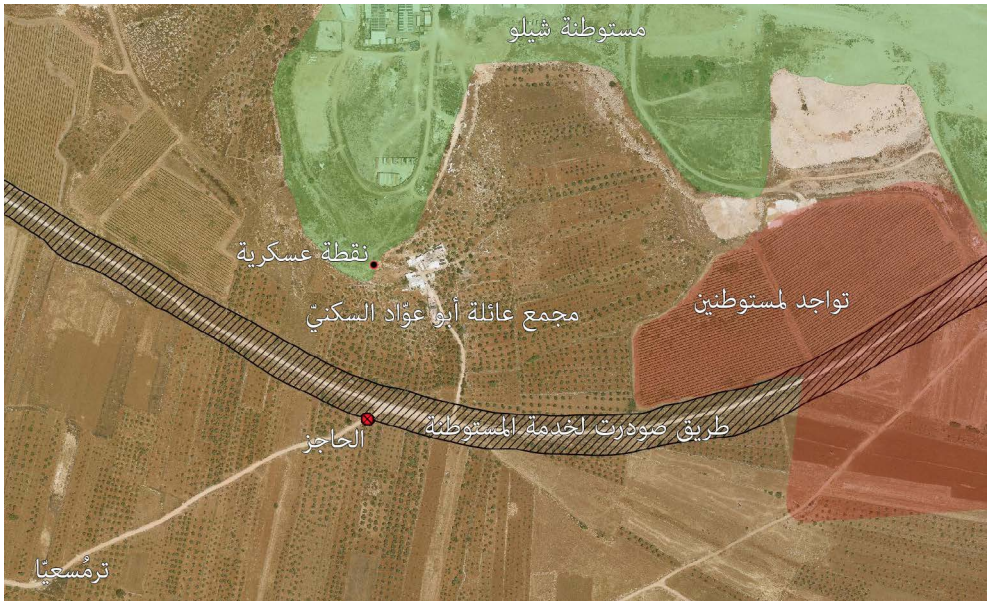
آل أبو عواد، آب/ أغسطس 2024. تصوير: صوفيا فيني جوتمان

يقطن أفراد أسرة أبو عواد في ترمسعيا، محافظة رام الله والبيرة، على قطعة من أراضي العائلة الموجودة في منطقة منعزلة نسبياً تبعد نحو اثنين كيلومتر من مركز البلدة. يعيش في المجمع العائلي الذي يضم ثلاث مبانٍ نحو 25 من أفراد العائلة، بينهم 11 طفلاً تحت سن الـ18. تترزق وتعتاش العائلة بالأساس من الزراعة إذ تشمل أراضيها نحو 2,000 شجرة زيتون قديمة علاوة على الزراعات الموسمية في نحو 100 دونم من الأراضي الزراعية الخاصة المحيطة بالمجمع السكني الذي تملكه العائلة. شُيّدت المنازل بداية سبعينيات القرن الماضي على أرض بملكية خاصة، بناها والد وجد عبدالله أبو عواد، الذي وُلد في المكان ويقطن الموقع مع والديه، أولاده، أحفاده، أعمامه وبقية أبناء العائلة الموسعة.

بمرور السنين أنشأت إسرائيل عدة مستوطنات وبؤر استيطانية على الأراضي المحيطة بترمسعيا، لتطبق شيئاً فشيئاً على منازل العائلة. وقد أنشأت مستوطنة شيلو عام 1979 التي توسعت منذ ذلك الحين لدرجة أن المنطقة الصناعية التابعة للمستوطنة تصل اليوم حد مسافة مئة متر من منازل العائلة. منذ نهاية التسعينيات أنشأت في هذه المنطقة التي تُسمى بالعربية وادي سيلون أو وادي سنجل (بالعبرية تُعتبر جزءاً من "سهل شيلو")، مجموعة

من البؤر الاستيطانية، بينها "عادي-عاد" و "جؤولات تسيون" التي تشكل موقعا مركزيا لعنف المستوطنين.⁶ خلال العام 2018 أنشأت إسرائيل قرب المجمع السكني الخاص بالعائلة مستوطنة "عميحي" للفرخلين من مستوطنة "عمونا".⁷ تقضم هذه المستوطنات والبؤر الاستيطانية المدعومة من قبل الدولة، بالأراضي الفلسطينية للتطوير مستقبلا وتخلق امتدادا جغرافيا يسد المجال أمام تطوّر البلدات الفلسطينية.⁸

صادر الجيش عام 1995 الكثير من أراضي سكان ترمسعيّا بهدف شق طريق يمر بضع مئات الأمتار جنوب مساكن العائلة.⁹ يعزل هذا الطريق مساكن العائلة عن ترمسعيّا - مركز حياتهم، لدرجة أن حتى قطع الشارع بغية بلوغ ترمسعيّا أصبح مخيفا خشية المستوطنين، الذين بحسب أقوال العائلة يستخدمون هذا الشارع يوميا. عمليا يخدم هذا الشارع السكان الاسرائيليين حصرا، إذ أنه يربط بين مستوطنتي شيلو وعميحي، وتنقل الفلسطينيين عبر هذا الشارع محدود ومحظور كلياً في أجزاء معينة. وهكذا، رغم أن هذا الشارع يؤدي إلى شارع رقم 60 المجاور، لا يستطيع أفراد عائلة أبو عواد استخدامه.



خريطة المنطقة

6 ييش دين، مسار النهب - حالة البؤرة الاستيطانية عادي-عاد، (شباط/ فبراير 2013).

7 جدير بالذكر أنه بينما تميز دولة إسرائيل بين مستوطنة قانونية تقام بموافقة الحكومة الاسرائيلية وبين بؤرة استيطانية تقام بدون موافقة رسمية من الحكومة، يعتبر القانون الدولي وكذلك موقف ييش دين كافة المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية غير قانونية ولا بد من إخلائها وترحيلها.

8 ييش دين، البؤر الاستيطانية التي تنهش بالضفة الغربية - سهل شيلو كحالة فاحصة، (تشرين الأول/ أكتوبر 2016).

9 أمر مصادرة أراضي لشق طريق 5.7.1995 هـ.

في السنوات العشرين الأخيرة، وثقت ييش دين مئات حالات العنف الايديولوجي المدفوع سياسيًا من جانب المستوطنين ضد الفلسطينيين في المنطقة (مجمع بلدات ترمسعيا، المغير، جالود، قريوت ودوما)، أخطرها هو جريمة قتل عائلة دوابشة في قرية دوما عام 2015. في حزيران/ يونيو 2023، اقتحم مئات السكان الاسرائيليين معززين بعناصر قوات الأمن، بلدة ترمسعيا ونفذوا مذبة بالموقع استمرت لعدة ساعات طوال. أحرق الغزاة منازل على رؤوس ساكنيها مخلفين دمارًا كبيرًا. بحسب تقارير إخبارية قام شرطي تواجد بالمكان بقتل عمر جبارة رميًا بالرصاص، وهو شاب في الـ 27 من العمر حاول الدفاع عن بيته من بطش الغزاة.¹⁰

جدير بالذكر أن عنف المستوطنين الاسرائيليين تجاه الفلسطينيين في الضفة الغربية يحمل معاني مُميّزة كونه يجري تحت نظام فصل عنصري (أبارتهايد) يُعنى بالسيطرة والقمع من جانب مجموعة قومية واحدة - الاسرائيليين، تجاه مجموعة أخرى - الفلسطينيين. يتمتع المواطنون الاسرائيليون الذين ينتهجون العنف ضد السكان الفلسطينيين، بمنظومة من الحقوق الامتيازية في إطار هذا النظام، وعمليًا يتمتعون بحماية ودعم الجيش وأنظمة إنفاذ القانون الاسرائيلية. من الجهة الأخرى، يعاني ضحايا الجريمة الفلسطينيين من التمييز المُمنهج ويعانون من شخّ الحقوق والموارد ويعيشون تحت نظام قامع وظالم فُرض عليهم.¹¹ يسعى المستوطنون، بواسطة العنف المدعوم بشكل مباشر أو غير مباشر من جهاز الأمن الاسرائيلي، لتوسيع نطاق السيطرة الاسرائيلية على الأراضي الفلسطينية بموازاة نهب وسلب السكان الفلسطينيين من أراضيهم، وذلك عبر دبّ الرعب، الخوف، التهريب وتشويش حياة الفلسطينيين. هناك تناغم عالي المؤامة بين غايات عنف المستوطنين المُمارس ضد الفلسطينيين وبين أهداف دولة إسرائيل في الضفة الغربية - تهجير الفلسطينيين والسيطرة على أراضيهم.¹²

بسبب البُعد النسبي عن مركز البلدة من جهة ومن جهة أخرى المسافة القريبة من المستوطنات التي أقيمت بعد وقت طويل من بناء أفراد عائلة أبو عواد لمنزلهم، يُعاني أفراد العائلة على مر السنين من المضايقات المُتكررة والهجمات من جانب الاسرائيليين الذين يقطنون بالمنطقة. منازل العائلة مُحاطة، في واقع الأمر، بوجود إسرائيليّ. شمال منازل العائلة منطقة صناعية تابعة لمستوطنة شيلو التي أخذت وتوسّعت بمر السنين، جنوبها يمر شارع يخدم المستوطنين ومن كلا جانبي المجمع أراضٍ يستصلحها مستوطنون يتواجدون بالمكان بشكل دائم. في كثير من الأحيان يُعرض أفراد العائلة أنفسهم لخطر حقيقيّ عند استصلاح الأراضي الزراعية التي يملكونها. في السنوات الخمس الماضية فقط تعرض أفراد العائلة لأكثر من عشر هجمات من المستوطنين في المنطقة. طرد المستوطنون أفراد العائلة من أراضيهم الزراعية، رشقوهم بالحجارة، هددوهم، ضائقوهم، ورشّوا كتابات نابية على منزلهم.

10 أورن زيف، "مستوطنون أضرموا النيران بالمنزل. اختبأنا في المراحيض. شهادات من ترمسعيا"، سيحا مكوميت، 22.6.2023.

11 ييش دين، الاحتلال الاسرائيلي بالضفة الغربية وجريمة الأبارتهايد: وجهة نظر قانونية، (حزيران/ يونيو 2020).

12 ييش دين، مسار النهب - حالة اليؤرة الاستيطانية عادي-عاد، (شباط/ فبراير 2013).

الواقع في المنطقة بعد تشرين الأول/أكتوبر 2023

الهجوم الدموي المُباغت والمفاجئ الذي نفذته حركة حماس في تشرين الأول/أكتوبر 2023 والذي تلاه الاعلان الاسرائيلي عن شنّ الحرب، غيّر الواقع الذي كان صعباً ومتفاقماً أصلاً بالضفة الغربية، بشكل جذري. وقت قصير بعد السابع من تشرين الأول/أكتوبر تم سدّ الطريق الوحيد المؤدي إلى منازل عائلة أبو عواد بتلة من التراب والصخور. يقول عبدالله أن جنوداً مرافقين بعناصر أمن المستوطنات المجاورة (مركز الأمن الدائم، وقوات التدخل السريع التابعة للمستوطنات) هم من قاموا بنصب الساتر الترابي على الطريق. لم يتم تبليغ أفراد الأسرة مسبقاً بنيتهم سدّ الطريق الوحيد المؤدي إلى منزلهم، ولم يُمنحوا أي فرصة للاستئناف أو الاعتراض على قرار فرض الحجز عليهم. حتى بعد نصب الساتر الترابي وطوال العديد من الأشهر لم يز الجيش أي سبب ليوضح بأمر واضح المعالم طبيعة هذا القيد الجديد، مدة القيد المفروض وما سبب انشائه. في الشهر ذاته أنشأ نقطة عسكرية على مسافة نحو عشرين متراً عن منازل العائلة، مزودةً بكاميرات موجهة إلى منازل العائلة مباشرة لتراقب أي تحرك بالموقع.

منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، أظهر الجنود حضوراً يومياً في المنطقة وطوال أشهر طويلة منعوا أفراد العائلة من استخدام المركبات لمحاولة تجاوز أو الالتفاف على الحاجز. قيل لأفراد العائلة أنه يُسمح لهم التوجّه إلى ترمسعيًا وعملياً أي مكان كان، مشياً على الأقدام فقط. وقال عبدالله أبو عواد أن الجيش نصب حاجزاً في المخرج من المجمع العائلي، حيث طالب الجنود أبناء العائلة بعرض بطاقات هويّة في كل مرة خرجوا من منزلهم مشياً على الأقدام وعند رجوعهم إليه، بل وأنهم أوقفوه عدة مرات. علاوة على ذلك، صادر الجنود لأبناء العائلة عدة سيارات غير مرخصة (مشطوبة) استخدمت للأعمال الزراعية وضرورية لاعتياشهم وترزقهم. كما منع الجيش الزوار أو مقدمي الخدمات من الوصول إلى المكان، حتى سيزاً على الأقدام، طوال كل ساعات اليوم. حينما حاول مندوبون عن بلدية ترمسعيًا زيارة المجمع المحاصر، منعهم الجنود من الاقتراب وقاموا بطردهم ليعودوا أدراجهم خائبين الوفاض. وجد أفراد العائلة أنفسهم تحت حصارٍ مُطبق، معزولون عن عائلاتهم، أصدقائهم، ومجتمعهم، ويمنع وصولهم للحصول على الاحتياجات الأكثر أساسية.

وإن لم يكن ذلك كافياً، منع الجنود أفراد العائلة من العمل بأراضيهم واستصلاحها، ومنعهم من قطف محصول الزيتون في ذروة موسم قطف الزيتون ومنعهم من حراثة أراضيهم في موسم الحرث، الأمر الذي قوّض قدرة العائلة على الترتّق بدرجة كبيرة. ويؤكد أفراد العائلة أن الجنود طردوهم مرة تلو مرة من أراضيهم الزراعية بخجّة أنهم ممنوعون من التواجد بالمكان "بسبب الحرب"، دون أن يُقدم لهم أي أمر أو مرجعية قانونية ما. حاول أبناء العائلة في نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر 2023 العودة للعمل واستصلاح أراضيهم، إلا أن الجنود طردوهم من الأراضي وصادروا المَعذّات الزراعيّة التي كانت بحوزتهم. وكمن يصب الزيت على النار، في وقت منعوا أبناء العائلة من جني محصول الزيتون، غزا مواطنون اسرئيليون أراضيهم ونهبوا محصول ثمار الزيتون في عدة مناسبات خلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2023. فبينما يُمنع أفراد العائلة من الوصول إلى أراضيهم

بسبب قيود يفرضها الجيش، وفي وقت تراقب النقطة العسكرية أنفة الذكر كل ما يدور بالمنطقة، فهي تراقب اللصوص خلال ارتكابهم الجريمة.



ساتر ترابي صخري. أنشئ في تشرين الأول/ أكتوبر على الطريق الوحيدة المؤدية إلى منزل العائلة. تصوير: بيش دین

كل الخدمات الضرورية التي تحتاجها العائلة كحوانيت بيع المنتجات الغذائية، العيادات الصحية، صيدلية ومدارس موجودة في بلدة ترمسعيًا. هذا الحاجز وإلى جانبه منع استخدام المركبات والسيارات اضطر أبناء العائلة للمشبي مسافات طويلة للحصول على خدمات أساسية في طريق أمست موحلة وصعبة الاجتياز في الشتاء. بالتالي، اضطر أفراد العائلة ليحملوا على ظهورهم المنتجات الغذائية والأدوية من ترمسعيًا مشيًا على الأقدام لمدة أكثر من نصف ساعة. اضطر أولاد العائلة للذهاب يوميًا إلى المدرسة في مركز البلدة مشيًا على الأقدام مسافة نحو اثنين كيلومتر. بالنسبة لبعض أفراد عائلة أبو عواد تعني القيود التي فرضها الجنود إغلاقًا مُحكمًا. لا يستطيع أفراد العائلة كبار السن الذين يحتاجون الأدوية والمتابعة الطبية المشي على الأقدام طول هذه الطريق الطويلة. إحدى بنات العائلة القاصر تعاني من مرض عصبي ولا تستطيع التحرك بقدراتها الذاتية البتة، مما يمنعها من مغادرة المجمع. بعكس الجيران الاسرائيليين من المستوطنات اليهودية المجاورة، لا ترتبط منازل آل أبو عواد بشبكات المياه أو الكهرباء المنتظمة، مما يجعل تزودهم بالمياه منوطًا بشاحنة المياه التي تجلب المياه إلى خزان بالمنطقة؛ تتزود العائلة بالكهرباء بواسطة ألواح شمسية ومؤلد كهربائي منوط بتزويده بالوقود بشكل دائم. منع دخول الفلسطينيين إلى المنطقة، يشمل شاحنات التزويد، يضطر أبناء العائلة للاعتماد على مياه الأمطار على أمل أن تكفيهم القلة القليلة من المياه المجمّعة لأشهر الصيف الحارة.



أبناء العائلة يضطرون لحمل أولادهم إلى ترمسعيّا على عجلة يدوية. تصوير: عبدالله أبو عواد

التنكيل الاعتباطي بأفراد العائلة لا يزال مستمرًا. في شهر كانون الثاني/ يناير 2024، حينما حاول رب الأسرة عبدالله أبو عواد الذهاب إلى ترمسعيّا مشيًا على الأقدام لاقتناء الأدوية لوالديه، أبلغه جنود مُتمركزين في موقع قريب أنه يُمنع أفراد البيت من الخروج أو الرجوع من جهة ترمسعيّا بعد حلول الظلام، بدءًا من الساعة 18:00 وحتى صبيحة اليوم التالي. في شهر آذار/ مارس من العام نفسه (2024) أبلغ الجنود أفراد العائلة أنه يُسمح لهم بمغادرة ودخول المجمع حتى الساعة 19:30 فقط. وقد أكد أفراد العائلة سلسلة من عمليات التنكيل والمضايقة الأخرى التي تعرضوا لها من قبل الجنود، بينها من ضرب الجنود والغرابة. على سبيل المثال، بحسب العائلة، طرد الجنود الأولاد حينما كانوا يلعبون في باحة المنزل الخلفية بحُجة أنه يُمنع عليهم التواجد في المكان. بحسب إحدى بنات العائلة، وبعد أن ولدت إحدى كلاب العائلة جِراءها، أبلغهم الجنود أنهم ممنوعون من تربية الجِراء في المكان.

بموازاة قيود التنقل والحركة المذكورة وعزل السكان في هذا المجمع، لم تتوقف هجمات الاسرائيليين المنهالين عليهم من المستوطنات والبؤر الاستيطانية المجاورة على السكان الفلسطينيين. على سبيل المثال، في 15 كانون الثاني/ يناير 2024 اقتحم المجمع نحو 30 اسرائيليًا قدموا من جهة مستوطنة شيلو، بعضهم ملثمين وبعضهم

مسلّحين، في ساعات المساء. بينما اضطر أفراد العائلة للاحتباء في منزلهم وهم يمتلكهم الذعر والرعب، تجوّل الغزاة بين منازل العائلة وأعاثوا بها الخراب وفعلوا كل ما يحلو لهم. قاموا بتحطيم شبابيك المنازل، صعدوا سقوف البيت وحطّموا الألواح الشمسية اللاقطة وخزانات المياه التي تخدم العائلة. كما حطّموا المصابيح المضيئة ورشّوا كتابات نابية كـ "الموت للعرب" و "الانتقام" على مدخل المنزل. نفّذ الغزاة هذا الهجوم تحت العيون الفاحصة لجنود تواجدوا على مقربة من المكان، وفي حيّز يقع تحت رقابة دائمة من قبل الجيش كما ذكرنا. ويؤكد أفراد العائلة أن الجنود وصلوا المكان في مركبة عسكرية بعد وقت قليل من بدء الهجوم ولم يحركوا ساكناً لوقف الغزاة. في اليوم ذاته وصل مندوب عن مقر قيادة التنسيق والارتباط الاسرائيلي وصوّر الضرر، لكن، حسب المعلومات المتوفرة للييش دين لم يتخذ أي إجراء في هذا الشأن عدا عن ذلك.

بمرور نحو أسبوع من هذا الهجوم، وصل رجل أمن من مستوطنة شيلو إلى منزل العائلة وهدد أحد أفرادها قائلاً إن أمامهم خمسة أيام لإخلاء منازلهم ومغادرة المكان. تجدر الإشارة إلى أنه منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023 تم تهجير ما لا يقل عن 19 قرية وتجمّع سكاني فلسطيني باستخدام تكتيك مشابه، أي العنف والتهريب من مواطنين اسرائيليين بمرافقة أو تحت رعاية قوات الأمن الاسرائيلية.¹³ وعليه، فإن هذا التهديد، لا يأتي خارجاً عن السياق الواقعي المألوف للعديد من الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية.

رغم الهجوم الخطير، قرر أفراد العائلة عدم الاشتكاء للشرطة الاسرائيلية لانعدام الثقة بالسلطات الاسرائيلية، من تجربة الماضي. بنفس المنوال مثلاً، قبل هذا الحدث بسنة واحدة، وفي شهر شباط/ فبراير 2024 وقع هجوم مشابه من قبل اسرائيليين الذين قاموا برشق منزل العائلة بالحجارة. عقب ذلك تقدم عبدالله بشكوى في مخفر شرطة بنيامين أربع مرات، دون طائلة: زفّض طلبه بأن يأتي محقق إلى المكان كل مرة من جديد بحجة أنه لا يوجد متحدثين باللغة العربية في محطة الشرطة بوسعهم تلقي شكواه.¹⁴

بعد خمسة أشهر أجبرت فيها العائلة على المشي سيراً على الأقدام للتزوّد بالغذاء، للوصول إلى المدرسة أو للحصول على علاج صحيّ ما، سمح الجنود في المكان، لأبناء العائلة في آذار/ مارس 2023 استخدام مركبة واحدة فقط للخروج نحو ترمسعيّ والعودة منها، شريطة أن يتم ذلك في ساعات النهار. سيارة عبدالله هي السيارة الوحيدة التي حصلت على الترخيص المرجو. ولكن بسبب الحاجز وسدّ الطريق الرئيسية بساتر ترابي صخري، يضطر عبدالله للسفر بطريق ترابية مشوّشة مروّزا عبر أراضي زراعية خاصة تصبح موحلة وصعبة الاجتياز للمركبات مع هطول الأمطار. كما ذكرنا، يدور الحديث عن عائلة تتكون من 25 نسمة، وعليه، فإن السماح باستخدام مركبة واحدة وفي أوقات مُحددة لا تستجيب مع مجمل احتياجات العائلة المتعلقة بمنالية وحرية الوصول المباشر إلى ترمسعيّ.

13 بتسليم، التهجير عنوة للمجتمعات والعائلات المعزولة في منطقة ج برعاية الحرب، (حزيران/ يونيو 2024)

14 وثّقت ييش دين طوال سنين المئات المئات من حوادث عنف المستوطنين، التي قرّر فيها الضحايا الفلسطينيون عدم تقديم شكوى للشرطة بسبب انعدام الثقة بسلطات القانون الاسرائيلية. ييش دين، تطبيق القانون على المواطنين الاسرائيليين في الضفة الغربية (عنف المستوطنين) 2005-2023. (كانون الأول/ ديسمبر 2023)



نتائج الهجوم من شهر كانون الثاني/يناير 2024 التي لا تزال جلية في الموقع حتى بعد نصف سنة مذاك الحين، في شهر آب/أغسطس 2024، الألواح الشمسية المتهشمة وفي الخلفية تظهر نقطة الحراسة العسكرية، تصوير: ييش دين

القيود المختلفة التي فرضها الجيش مست بحقوق الأساس لعائلة أبو عؤاد بشدة، ومن بينها الحق بحرية الحركة والتنقل، حق الترزق وكسب العيش الكريم، الحق في الصحة والتربية والتعليم. أدى الحظر المفروض على استصلاح الأراضي الزراعية إلى إضعاف قدرة أفراد الأسرة على كسب لقمة العيش ودفع بعضهم إلى البحث عن أعمال مؤقتة أخرى، رغم قيود الحركة والتنقل المشددة التي فرضت على أبناء العائلة. وقد أكد أفراد العائلة لبيش دين أنهم اضطروا لترشيد استهلاك طعامهم وأغذيتهم مع العلم أنهم يضطرون لحمل كميات أكبر من المواد الغذائية على ظهورهم مشياً على الأقدام من ترمسعيّا، الواقعة على مسافة نحو كيلومترين عن منزلهم. كما أكدت العائلة أنها اضطرت لترشيد استهلاك المياه بعدما منع الجيش من شاحنة التزود بالمياه من بلوغ مجمعهم السكني. حتى أن العائلة قلّصت استعمالها للأجهزة الكهربائية للاقتصاد باستهلاك الكهرباء بما أن الحرفيين لم يتمكنوا من الوصول للموقع لتصليح الأضرار التي تسببت بها هجمة المستوطنين على منظومة انتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية. مضايقة وتنكيل الجنود والحجز عرّضت صحة أفراد العائلة للخطر بشكل فعلي. على سبيل المثال، لا تستطيع سيارات الطوارئ والانقاذ بلوغ بيت العائلة بسرعة وبنجاعة، كما تم تقويض منالية أبناء العائلة للعيادات أو المستشفيات، وكما ذكرنا آنفاً، قسم منهم طاعنين بالسن ويحتاجون علاجاً ومتابعة طبية دائمة. علاوة على ذلك، فإن أمن وسلامة أفراد العائلة تضررت بشكل كبير بعد اهمالهم وتعريضهم للعنف الخطير من المواطنين الاسرائيليين برعاية الجيش.

إجراءات قضائية

في شباط/فبراير 2024، توجهت مؤسسة ييش دين باسم العائلة إلى قائد الجيش في الضفة الغربية، والمستشار القضائي العسكري في الضفة الغربية، مطالبة بإزالة الحاجز وإلغاء الإغلاق المفروض على المجمع السكني للأسرة، والسماح باستصلاح الأراضي الزراعية. رغم الرسائل التذكيرية شتى التي أرسلتها ييش دين وعلى الرغم من إلحاح الأمر، تم تجاهل استفسارات ييش دين طوال ثلاثة أشهر. في 22 أيار/مايو 2024، إلتمس آل أبو عواد لمحكمة العدل العليا بواسطة ييش دين.¹⁵

يوضح الالتماس أنه رغم صلاحية القائد العسكري لفرض قيود على الحركة في منطقة مُحتملة لأسباب أمنية، إلا أن الأمر مشروط بوجود ضرورة عسكرية مُحددة وملموسة، وهو ما لا يتحقق في هذه الحالة. يؤكد الالتماس أن القيود المفروضة على آل أبو عواد منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 تفتقر إلى أي تبرير أو حاجة عسكرية حقيقية، وبالتالي تنتهك أحكام القانون الدولي الإنساني التي بموجبها تسيطر دولة إسرائيل على الضفة الغربية. بالإضافة إلى ذلك، فإنها تنتهك واجب الجيش تجاه أفراد أسرة أبو عواد. فبحسب أحكام القانون الدولي، يُعتبر الفلسطينيون الذين يعيشون تحت نظام احتلال عسكري إسرائيلي "مدنيين محميين". وبناءً على ذلك، يقع على القوة الاحتلالية، أي دولة إسرائيل، واجبات مُشددة تجاه هذا المجتمع السكاني، كالواجب بحماية حقوق الإنسان التي يتمتعون بها.¹⁶ ويريد في الالتماس أن الإغلاق وحرمان السكان من الوصول إلى أراضيهم "يشكلان اعتداءً مباشرًا على جميع حقوق الإنسان الأساسية، ويدلان الناس ويسجنانهم في المجمع، يحرمهم من الحريات الأساسية دون أي مبرر أو تفسير ودون تحديد موعد متوقع لانتهاء العمل بها، يعرضان صحتهم للخطر، يعيقان وصولهم إلى خدمات الطوارئ والإنقاذ، ويجعلان من الصعب على أطفالهم الوصول إلى مؤسسات التعليم، كما يمنعان لقاء الأقارب والأصدقاء، إنه مساس خطير في جميع جوانب الحياة البشرية".¹⁷

في 5.8.2024، وبعد مُماطلة طويلة والعديد من التأخيرات، قدم مكتب المدعي العام للمحكمة ردًا أوليًا على الالتماس باسم القائد العسكري. وقد زعمت الدولة أنه تم نصب الحاجز والساتر الترابي بسبب الاحتياجات الأمنية في إطار "نظام القيود المرورية" الذي يسمح بإغلاق وسد الطرقات في الضفة الغربية. ونفى مكتب المدعي العام للدولة وجود قيود إضافية على الحركة في المنطقة، عدا الإغلاق والحاجز على الطريق الرئيسية المؤدية إلى منزل العائلة. نافياً أيضًا فرض إغلاق ليلي على أفراد الأسرة. كما ادعت الدولة أنه إذا حُرّم أبناء العائلة مغادرة منزلهم، لا يدور الحديث عن أمر توجيهي من قبل عناصر الجيش المخولة بذلك. وادعي كذلك أنه لا يوجد أي مانع شامل يمنع أفراد العائلة من استصلاح أرضهم، وحتى أوضح أن قائد لواء بنيامين أمر الجنود في المنطقة بعدم منع أفراد العائلة من العمل في أرضهم واستصلاحها.

وقد حاولت الدولة تبرير إغلاق الطريق الرئيسية إلى منزل العائلة بادعاء أن "وضع ساتر ترابي هو أمر مطلوب على وقع الحقيقة أن الطريق قد تسمح لجهات مُعادية باختراق بلدة شيلو الاسرائيلية المتاخمة لمجمع المباني

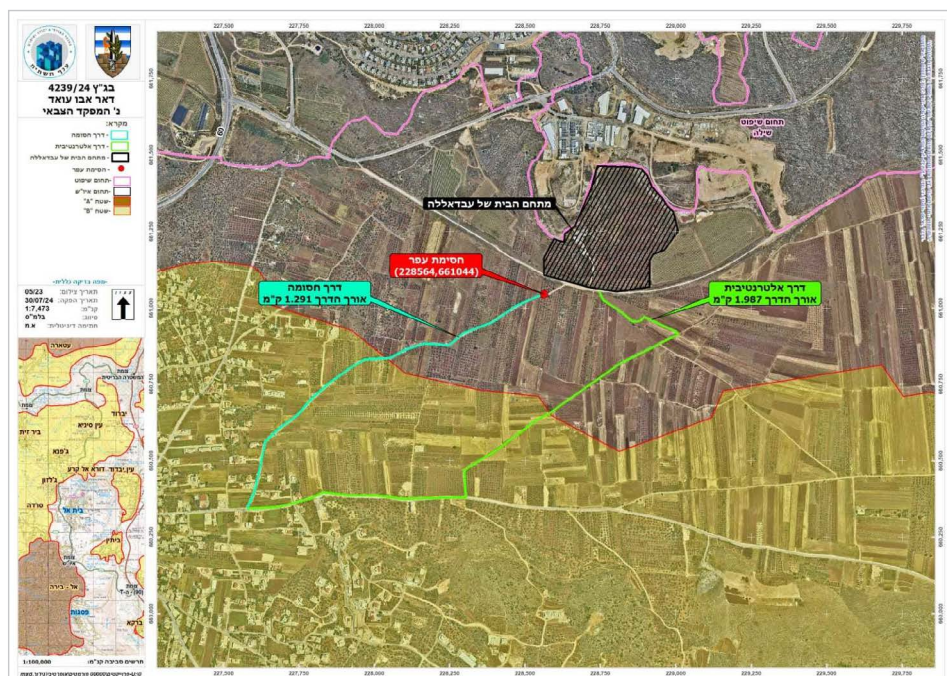
15 م.م.ع 24/4239 أبو عواد ضد قائد القوات العسكرية في الضفة الغربية، إلتماس أمر مؤقت، 22.5.2024. (بالتالي: م.م.ع. 24/4239)

16 مُعاهدة جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين خلال الحرب (1949).

17 م.م.ع 24/4239، التماس لأمر مؤقت، 22.5.2024.

السكنية، بسهولة من جهة ترمسعيًا، دون أن تتمتع قوات الجيش بقدرة على المراقبة والتفتيش بنجاعة¹⁸. كما أرفق بالرد ملحق أمر يأمر بإغلاق وسد الطريق، يحمل توقيع قائد الفرقة اللوائية في نفس اليوم الذي تم فيه تقديم الرد (5.8.2024)، بعد عشرة أشهر من نصب الحاجز المذكور. بموجب موقف الدولة، هذا الأمر ساري المفعول حتى يوم 1.1.2025. عمليًا، فقد اعترفت الدولة أنها طوال 10 أشهر لم تكن هناك أي مرجعية مكتوبة وواضحة للقيود على الحركة التي فرضت على أفراد عائلة أبو عواد.

جواب الدولة ومعه الأمر بإغلاق الطريق هو عمليًا، المرة الأولى التي يحصل فيها أفراد العائلة على وثيقة قضائية ما أو مرجعية قضائية توضح لهم الحاجز الذي شوّش حياتهم كليًا طوال 10 أشهر. رد الدولة الأولي وقرّ لعائلة أبو عواد موافقة رسمية لاستصلاح أراضيهم، لاستقبال الضيوف ومغادرة منزلهم في ساعات المساء والليل، إذ ورد فيه وبوضوح أنه لا توجد أية قيود إضافية على أفراد العائلة عدا عن الحاجز. لولا الالتماس، نشك فيما إذا كان هذا التوجيه الواضح والصريح من القائد العسكري سيصدر، ليحرر أفراد الأسرة فعليًا من حظر التجوال الليلي الذي أعلنه الجنود بالحقل والذي وجدوا أنفسهم خاضعين له طوال أشهر عديدة.



الخريطة التي أرفقت بجواب الدولة مع الإشارة إلى الطريق البديلة

أررفت بجواب الدولة خريطة تم فيها إبراز طريق بديلة تلتف على الحاجز والسد شرقاً، إذ وفق ادعاء النيابة يستطيع أفراد العائلة استخدام هذا الطريق بالمركبة. ولكن، يدور الحديث عن مسار شارع غير مُعَبَّد وغير مناسب لتنقل المركبات (أنظروا الصورة). اعترفت النيابة العامة بأن الحديث عن طريق غير مُعَبَّد، وتدعي بأن من شأن الأمر أن يكون مساعدًا بحيث يكون الدرب إلى المجمع السكني عمليًا أبطأ بكثير، بسبب طبيعة الطريق المشوّشة وغير المُعَبَّدة. في واقع الأمر، عند زيارة الموقع تقريبًا لا يُمكن التعرّف إلى هذه "الطريق البديلة" بسبب المنطقة الحرجية التي تغطيها بالكامل. علاوة على ذلك، يمر هذا المسار في منطقة أقرب إلى الأراضي التي يستصلحها المستوطنون وأقرب للبؤر الاستيطانية العنيفة، مما يعرض الفلسطينيين لخطر مُضاف.

يخشى أبناء العائلة الاقتراب لهذا المكان وليسوا على استعداد لاستخدام هذا المسار المُقترح بسبب الخطر الذي يمثله المستوطنون المتواجدون في الموقع. حتى أن سائق سيارة نقلات يقوم بنقل أولاد العائلة إلى المدرسة قد رفض الدنو قرب المسار المُقترح خشية أن يؤذيه المستوطنين أو يؤذوا الأولاد، وخشية تعرض مركبته لأضرار بسبب سوء الطريق المُقترحة. وينتج عن ذلك، أن الطريق التي تقترحها الدولة كطريق بديلة والتي تلتف زعمًا على الحاجز والساتر الترابي تلبية لاحتياجات العائلة، لا تحميهم عمليًا من المس بحقوقهم وبالتالي فقد تفاقمت ضائقهم أكثر بسبب ذلك الساتر الترابي الذي أقيم على الطريق المؤدية إلى منازلهم.

بتاريخ 23.9.2024 قدمت ييش دين للمحكمة رد الملتزمين على الرد الأولي الذي قدمته الدولة. وأوردت في ردها أن الجيش لم يقدم مبررًا قانونيًا لسد الطريق، كدليل أو إثبات لوجود خطر أمني حقيقي إزاء هذه المنطقة. بدلًا من ذلك، ادعى الجيش أنه تم سدّ الطريق المؤدية إلى دار أبو عواد بسبب الاحتمال النظري أنه من الممكن أن تستخدمه عناصر معادية مجهولة. كما ورد في جواب ييش دين أن معظم المستوطنات الإسرائيلية أنشأت بنية مُسبقة بمحاذاة البلدات الفلسطينية القائمة، بحيث أن الادعاء بأن هذه الطريق قد تخدم جهات مُعادية قد تسري قريبًا على كل طريق تخدم الفلسطينيين. وعليه، يصح الاستنتاج من جواب الدولة أن أي فلسطيني كان يشكّل جهة معادية، وبموجب هذا المنطق يمكن سلبه حقوقه وبالتالي سد الطرقات المؤدية إلى كل البلدات الفلسطينية في الضفة. إنه منطق يعتمد بالكامل على تصوّر عنصري وتمييزي مرفوض، وهو ما يتعارض تمامًا مع القانون الدولي وحتى الأنظمة العسكرية. في هذا السياق، يذكر رد ييش دين أن عناصر معادية تُرهب المواطنين الفلسطينيين في ترمسعيًا بالذات خرجت من هذه المستوطنات الاسرائيلية في المنطقة. في كل تلك الحالات، وفي حالات عديدة أخرى، لم تفكر السلطات الاسرائيلية أصلًا باتخاذ إجراءات سدّ شوارع المستوطنات أو البؤر الاستيطانية التي يخرج منها ناشطو إرهاب يهود.

بعد تقديم اللتماس إلى المحكمة العليا، تقرر تحديد موعد لجلسة استماع أمام هيئة قضاة، وتم تحديد موعد الجلسة في شهر شباط/فبراير 2025. في الوقت الراهن تواصل عائلة أبو عواد العيش في ظل الحاجز وسدّ الطريق وفرض القيود التي غيّرت حياتهم منذ سنة بالتمام والسلام.



عبدالله أبو عواد يُشير إلى الطريق البديلة التي اقترحتها الدولة - الحديث عن طريق غير قابلة لسفر المركبات. تصوير: ييش دين

تلخيص

زار مندوبو ييش دين آل أبو عواد في آب/ أغسطس الماضي، وبحسب العائلة إنها أول مرة منذ عشرة أشهر يستقبلون زوّارًا بالمكان. لبلوغ الموقع كان من الضروري السفر عبر أراضٍ زراعية خاصة بطريق مشوّشة وطويلة والتي نشك في مدى صلاحيتها للاستخدام شتاءً، مع بدء الموسم الماطر. عندما قام مندوبو ييش دين بجولة تفقدية في المكان، وصلت مركبة حراسة أمنية إلى الموقع الأمني المراقب المجمع السكني (على الأرجح يدور الحديث عن سيارة حراسة مستوطنة شيلو) التي راقبت تحركاتهم عن كثب. رغم تصريحات الدولة بعدم وجود قيود على الحركة والتنقل في الموقع عدا عن الساتر الترابي المذكور، بعد أن غادر ممثلو ييش دين الموقع، قام رجل الحراسة المذكور (على الأرجح يدور الحديث عن ضابط الأمن والحراسة لإحدى المستوطنات المجاورة) بتوقيف عبدالله أبو عواد واستجوبه إزاء هويّة الزوّار. ويؤكد عبدالله أنه أوضح لرجل الحراسة أن القائد العسكري والنيابة العامة ادعوا في الالتماس أنه لا يوجد قيود تمنع استقبال زوّار، فردّ عليه رجل الحراسة "أنا صاحب القرار هنا، ولا أحد غيري". إنه لتذكير إضافي بالفجوة القائمة بين جواب الدولة والواقع الميداني.

منذ وصول جواب الدولة باشر أبناء العائلة بالخروج إلى أراضيهم رويدًا رويدًا والعمل فيها واستصلاحها من جديد، لكنهم لا زالوا يخشون التحرك بحرية في هذا الحيّز، بسبب تعرضات ومضايقات الجنود وبسبب عنف المستوطنين. في أواخر آب/ أغسطس 2024، في ذروة أحد فصول الصيف الأكثر حرًا بالعقود الأخيرة، وصلت شاحنة مياه لتعبئ خزّان المياه الخاص بالعائلة بعد قرابة السنة من النقص. سافرت الشاحنة بطريق إلتفافية للحاجز عبر الأراضي الزراعية بالمنطقة (وليس بالمسار غير القابل للمرور الذي أشارت إليه الدولة باعتباره "طريقًا بديلة" للمحكمة العليا). ورغم تخفيف ظروف الحجز الذي فرض على العائلة قليلًا بعد جواب الدولة، جاءت هذه التسهيلات فقط بعد تقديم التماس للمحكمة العليا في هذا الشأن، ولا زال الحاجز والساتر الترابي على الطريق المركزية إلى مساكنهم يشوّش روتين حياتهم، ولا زالت إجراءات الالتماس أمام المحكمة العليا مستمرة. خلال شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2024، عاد الجيش ومنع أفراد العائلة من جني محاصيل الزيتون من أشجارهم. وتم خلال الشهر ذاته توثيق المستوطنين وهم ينهبون محصول الزيتون من الأراضي في محيط منزل العائلة في ذروة موسم جني محاصيل الزيتون السنوي.

توفّر لنا قصة عائلة أبو عواد لمحة إضافية للضغط التي يعيشها العديد من الفلسطينيين وبشكل متزايد منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023. لم يتمكن أبناء عائلة أبو عواد من التحرك بحرية في منزلهم منذ عشرة أشهر، معزولون وبمنع وصولهم للاحتياجات الأساسية ومتروكون عرضة لعنف المستوطنين. وإلى يومنا هذا، ورغم بعض "التسهيلات" في شروط الحجز المفروضة عليهم، لا تزال حرية تحرك وتنقل أبناء العائلة مقيدة ومحدودة إلى حد كبير بسبب سد الطريق الرئيسية المؤدية إلى منزلهم، وبالتالي فهم معلقون عمليًا برحمة الجنود ورجال أمن المستوطنات المجاورة الذين يراقبون منزلهم ويتعرضون لهم ويضايقونهم دون مساءلة. يُضاف هذا السلوك الفاضح إلى أن الجيش امتنع عن تقديم أي بلاغ أو مرجعية خطية إلى سكان المجمع حتى الوقت الذي اضطرت فيه الدولة إلى الرد على الالتماس، أي - من وجهة نظر الجيش، أن الوضع غير القانوني والمستحيل الموصوف في هذه الوثيقة كان من الممكن أن يستمر لفترة أطول.

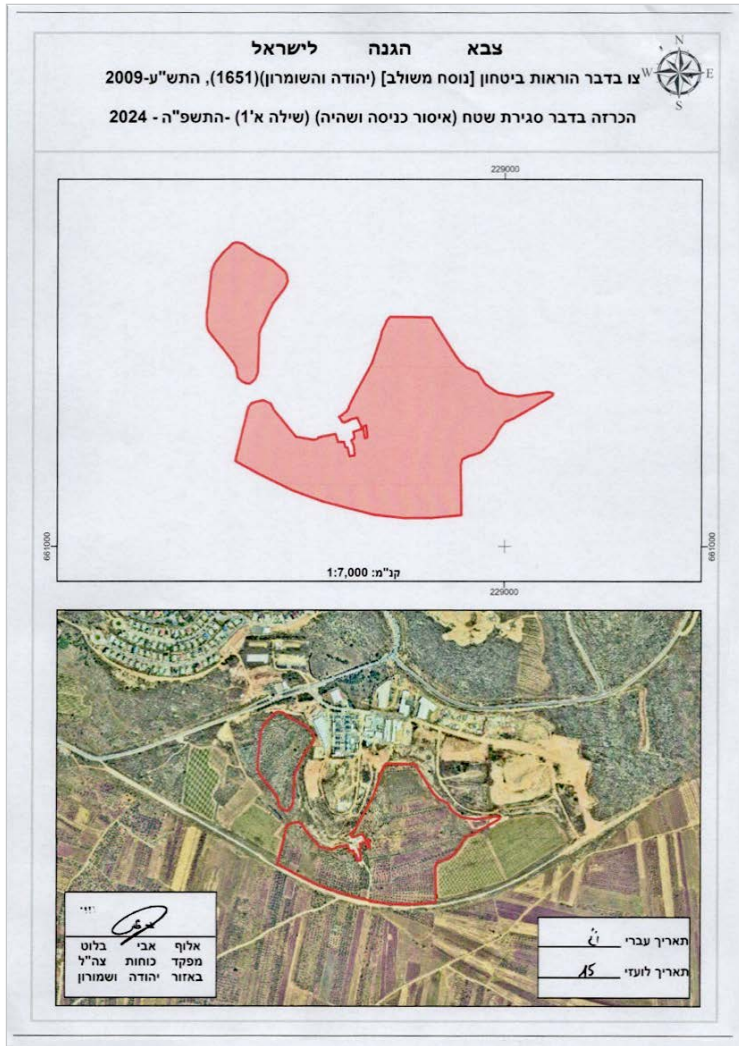
يتعرض أبناء عائلة أبو عواد، المعرضين للعنف ولمضايقات وتنكيل الجيش والمستوطنين الساعين لتغريض عيشهم وتحويل حياتهم مستحيلة، للخطر الفعليّ المباشر باحتمال طردهم من أراضيهم. بالأخذ بالحسبان المس الخطير بحقوقهم وباحتمال تهجير العائلة من أراضيها بشكل فعلي، يتوجب على الجيش أن يزيل الحاجز والساتر الترابي على الفور، وكذلك أي قيد آخر وأن يضمن سلامة أبناء عائلة أبو عواد وممتلكاتهم ومعيشتهم.

خاتمة

في السابع عشر من تشرين الأول/ أكتوبر 2024، أيام قليلة بعد إتمام هذا التقرير، هجر جنود وعناصر الأمن والحراسة من المستوطنات المجاورة بعض أفراد عائلة أبو عواد تحت طائلة التهديد، بينما كانوا يعملون على جني محاصيل الزيتون من أراضيهم المحيطة بمنزلهم. بعكس موقف الدولة الذي عُرض للمحكمة، أمر الجنود أبناء العائلة بعدم الاقتراب من المكان ومنعهم من قطف أشجار الزيتون خلال موسم الحصاد. إستعرض عبدالله أمام الحراس وقوات الأمن جواب الدولة الذي يؤكد من بين أمور أخرى أن "دخول الملتسمين إلى أراضيهم سيُتاج، ويُتاح لهم استخدام المعدات الزراعية"، إلا أن قوات الأمن أبلغوهم أنهم لا يعترفون بهذه الوثائق.

في اليوم التالي، تلقى أبناء العائلة بواسطة مديرية التنسيق والارتباط الفلسطينية أمراً عسكرياً يأمر بإغلاق مساحات واسعة من الأراضي في ترمسعيا. بموجب هذا الأمر الساري مفعوله حتى 19.10.2024، يُحظر على أي شخص التواجد في مساحات واسعة جداً تشمل منازل العائلة والأراضي الزراعية المحيطة. بموجب هذا الأمر، محض تواجد أبناء العائلة في منزلهم يُعتبر غير قانوني.

توجهت ييش دين لقسم مرافعة المحكمة العليا في النيابة العامة مطالبة بتوجيه الجيش أن يضمن وصول أبناء العائلة إلى الأراضي الزراعية المحيطة بمنزلهم وفقاً لموقف الدولة. وجاء في الجواب على توجه ييش دين المؤرخ ليوم 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2024، أنه أسبوعين قبل ذلك الموعد تم التوقيع على أمر إغلاق مساحات إضافية وأنه ساري المفعول حتى يوم 31 كانون الأول/ ديسمبر 2024. بموجب هذا الأمر يُحظر على أي انسان التواجد في كافة الأراضي المحيطة بمنزل العائلة، يشمل الطريق المؤدية إلى مجمع العائلة. يخلق هذا الأمر واقعاً محالاً ومُنافياً للعقل، بموجبه يحظر على أبناء العائلة التواجد في أراضيهم الزراعية، بل وحتى أنهم يُمنعون من التواجد واستخدام الطريق الوحيدة المؤدية إلى منزلهم.



החריטה התי תמ רפהאها פי الإعلان إزاء إغلاق المساحات التي تشمل الأراضي المحيطة بمجمع العائلة السكني والطريق المؤدية إليه

وهكذا في ذروة موسم حصاد محصول الزيتون، فترة ضرورية لترقّق العائلة، يمنع الجيش من جديد أبناء العائلة من استصلاح أراضيهم وجني محاصيل زيتونهم. تتناقض هذه الأعمال والأوامر القاسية التي أصدرها الجيش بالكامل والتزامات الدولة ألا تمنع أبناء العائلة من الوصول الحز لاستصلاح الأراضي الزراعية المحيطة بمنزلهم. رغم وعود الدولة أمام قضاة المحكمة العليا، يضطر أبناء العائلة مرة تلو أخرى للمخاطرة بأجسامهم وبأرواحهم طلباً للرزق الكريم باستصلاح أراضيهم الزراعية المحيطة بمنزلهم.